- ناصر محمد	عضو	ممثل الوزير المكلف بالصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
- عباس عبد الرؤوف	عضو	ممثل الوزير المكلف بالاتصال
- بوذيبة إدريس	عضو	ممثل الوزيرة المكلفة بالثقافة والفنون
- بلحرازم رشيد	عضو	ممثل الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
- قرفي محمد عبد القادر	عضو	مثل الوزير المكلف بالسكن والعمران والمدينة
- مقداد نصيرة	عضو	ممثلة الوالي

"**.....والباقي بدون تغيير.....**"

قرار رقم 002 المؤرّخ في 03 جانفي 2021، يتضمّن تأهيل مؤسّسات التّعليم العالي لضمان التّكوين لنيل شهادات الليسانس والماستر بعنوان السّنة الجامعية 2017-2018

إن وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- بمقتضى القانون رقم 99-05 المؤرّخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمّن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدّل والمتمّم.
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 20-163 المؤرخ في أول ذي القعدة 1441 الموافق 23 جوان سنة 2020 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،المعدل والمتمم.
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01-208 المؤرّخ في 2 جمادى الأولى عام 1422 الموافق 23 يوليو سنة 2001 الذي يحدد صلاحيات الهيئات الجهوية والندوة الوطنية للجامعات وتشكيلها وسيرها.
- وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 03-279 المؤرّخ في 24 جمادى الثّانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 والّذي يحدّد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم.
- وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 05-299 المؤرّخ في11 رجب عام 1426 الموافق 16 غشت سنة 2005 والّذي يحدّد مهام المركز الجامعي والقواعد الخاصة بتنظيمه وسيره.
- وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 08-265 المؤرّخ في 17 شعبان عام 1429 الموافق 19 أوت سنة 2008 والمتضمّن نظام الدّراسات للحصول على شهادة اللّيسانس وشهادة الماستر وشهادة الدّكتوراه.
- وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 13-77 المؤرّخ في 18 ربيع الأوّل عام 1434 الموافق 30 يناير سنة 2013 والّذي يحدّد صلاحيات وزير التّعليم العالي والبحث العلمي.
- وبمقتضى القرار رقم 712 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011 والمتضمّن كيفيات التقييم والتدرج والتوجيه في طوري الدراسات لنيل شهادتي الليسانس والماستر.
- وبمقتضى القرار رقم 75 المؤرخ في 26 مارس 2012 والمتضمّن إنشاء اللجنة البيداغوجية الوطنية للميدان ويحدد مهامها وتشكيلتها وتنظيمها وسيرها.
- وبمقتضى القرار رقم 167 المؤرخ في 13 أبريل 2015 والمتضمّن إنشاء اللجنة الوطنية للتأهيل وتشكيلتها وصلاحياتها وسيرها.

	Sociales - Sociologie	l'organisation et du travail							التنظيم والعمل	اجتماعية - علم الاجتماع	
		Sociologie de la communication	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	علم اجتماع الاتصال		
	Sciences Sociales - Psychologie	Psychologie du travail, de l'organisation et gestion des ressources humaines	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	علم نفس العمل والتنظيم وتسيير الموارد البشرية	علوم اجتماعية - علم النفس	
		Psychologie clinique	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	علم النفس العيادي		

ملحق رقم 11 للقرار رقم 002 المؤرّخ في 03 جانفي 2021، المتضمن تآهيل مؤسّسات التّعليم العالي لضمان التكوين لنيل شهادة الليسانس والماستر بعنوان السنة الجامعية 2017-2018

بالمركز الجامعي تندوف

Domaine	Filière	Spécialité	Type (A/P)	Cycle de formation	Observation	الملاحظة	طور التكوين	طبيعة (أ/م)	التخصص	الشعبة	الميدان
Langue et Littérature Arabes	Etudes littéraires	Littérature arabe	A	Lic	Habilitation	تأهيل	ل	أ	أدب عربي	دراسات أدبية	لغة وأدب عربي
Sciences de la Terre et de l'Univers	Géologie	Hydrogéologie	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	هيدرو جيولوجيا	جيولوجيا	علوم الأرض والكون
		Géodynamique de la lithosphère	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	جيوديناميكية الغلاف الصخري		
		Géologie fondamentale : Pétrologie	A	Lic	Mise en conformité	مطابقة	ل	أ	جيولوجيا أساسية : علم الصخور		
Droit et Sciences Politiques	Droit	Droit Public	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	القانون العام	حقوق	حقوق وعلوم سياسية
		Droit des affaires	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	قانون الأعمال		

ملحق رقم 12 للقرار رقم 002 المؤرّخ في 03 جانفي 2021، المتضمن تآهيل مؤسّسات التّعليم العالي لضمان التكوين لنيل شهادة الليسانس والماستر بعنوان السنة الجامعية 2017/-2018

بالمركز الجامعي تيبازة

Domaine	Filière	Spécialité	Type (A/P)	Cycle de formation	Observation	الملاحظة	طور التكوين	طبيعة (أ/م)	التخصص	الشعبة	الميدان
Sciences Economiques, de Gestion et Commerciales	Sciences Financières et Comptabilité	Comptabilité et audit	A	Mas	Habilitation	تأهيل	م	أ	محاسبة و تدقيق	علوم المالية والمحاسبة	علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية
		Finance et banques islamiques	A	Mas	Habilitation	تأهيل	م	أ	مالية و بنوك إسلامية		
		Finance des banques et des assurances	A	Lic	Habilitation	تأهيل	ل	أ	ماليةالبنوك و التأمينات		
	Sciences Economiques	Economie et gestion des entreprises	A	Lic	Habilitation	تأهيل	ل	أ	اقتصاد و تسيير المؤسسات	علوم اقتصادية	
Droit et Sciences Politiques	Droit	Droit des affaires	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	قانون الأعمال	حقوق	حقوق وعلوم سياسية
		Etat et institutions	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	الدولة والمؤسسات		
Sciences Humaines et Sociales	Sciences Humaines - Archéologie	Archéologie antique	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	الآثار القديمة	علوم إنسانية -علم الآثار	علوم إنسانية واجتماعية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مواءمة

عرض تكوين ماستر

أكاديمي

القانون العام

2018/2017

المؤسسة	الكلية/ المعهد	القسم
المركز الجامعي تندوف	معهد الحقوق والعلوم السياسية	قسم الحقوق

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الفرع: حقوق

التخصص: القانون العام

السنة الجامعية 2018/2017

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

HARMONISATION

OFFRE DE FORMATION
MASTER

ACADEMIQUE

DROIT PUBLIC

2018/2017

Etablissement	Faculté / Institut	Département
Centre universitaire de Tindouf	Institut de Droit et des Sciences Politiques	Droit

Domaine : DROIT ET SCIENCES POLITIQUES

Filière: DROIT

Spécialité : DROIT PUBLIC

الفهرس

I- بطاقة تعريف الماستر	5
1-تحديد مكان التكوين	5
2-المشاركون الآخرون	5
3-إطار وأهداف التكوين	6
أ- التنظيم العام للتكوين: مكانة المشروع	6
ب- شروط الالتحاق بالماستر	6
ج- أهداف التكوين	7
د- المؤهلات والكفاءات المستهدفة	7
هـ- القدرات الجهوية والوطنية لقابلية التشغيل	7
و- الجسور نحو تخصصات أخرى	7
ز- مؤشرات متابعة مشروع التكوين	7
4-الإمكانيات البشرية المتوفرة	8
أ- قدرات التأطير	8
ب- فرقة تأطير التكوين	8
- التأطير الداخلي	8
- التأطير الخارجي	9
- الحوصلة الإجمالية للموارد البشرية	10
5-الإمكانيات المادية المتوفرة	12
أ- المخابر البيداغوجية والتجهيزات	12
ب- ميادين التربص والتكوين في المؤسسات	13
ج- مخابر البحث لدعم التكوين المقترح	14
د- مشاريع البحث لدعم التكوين المقترح	14

و- التوثيق المتوفر	15
هـ- فضاءات الأعمال الشخصية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	16
II- بطاقات التنظيم السداسي للتعليم	16
1-السداسي الأول	17
2-السداسي الثاني	18
3-السداسي الثالث	19
4-السداسي الرابع	20
5-حوصلة إجمالية للتكوين	20
III- البرنامج المفصل لكل مادة	21
IV- العقود/الاتفاقيات	33

<u>أولا: بطاقة تعريف الليسانس:</u>

1- تحديد مكان التكوين:

- **المؤسسة:** المركز الجامعي تندوف
- **معهد:** الحقوق والعلوم السياسية
- **قسم:** الحقوق

2- المشاركون في التكوين: (إدراج الاتفاقيات الخاصة بالتكوين في الملاحق)

- **المؤسسات الجامعية الأخرى:**
  - جامعة مولاي الطاهر – بشار.
  - جامعة مولود معمري – تيزي وزو.
  - جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان
  - جامعة عبد الرحمان ابن خلدون – تيارت.

- **المؤسسات الشريكة الأخرى:**

  - مؤسسات القطاع العام.

3- إطار وأهداف التكوين:

أ- **شروط الالتحاق:** (تحديد تخصصات النموذجية لليسانس التي تسمح بالالتحاق بالتكوين في الماستر المعني).

يمكن الالتحاق بهذا التخصص للطلبة الحاصلون على شهادة الليسانس في القانون العام.

ب- أهداف التكوين:

- ربط المؤسسات الإدارية والقضائية بالبحث العلمي.
- تزويد المؤسسات الإدارية والقضائية بمختصين مؤهلين في القانون.

– المساهمة في التنمية المحلية بضمان أداء قانوني رفيع المستوى.
– مسايرة التكوين السائد في هذه التخصصات على المستوى العالمي.
– تمكين الطالب من القدرة على الاندماج في محيط تكوينات أخرى.
– تمكين الطالب من توظيف معارفه، والإبداع في مجال الاختصاص.
– تزويد الطالب بشهادة تسمح له بالاندماج في مختلف قطاعات وخصوصا العلوم القانونية والإدارية.

ج– المؤهلات والقدرات المستهدفة: (20 سطرا على الأكثر).

– يوجد بالمركز الجامعي تندوف عدد لا بأس به من الأساتذة (التأطير البيداغوجي) في مختلف التخصصات (حقوق، اقتصاد ....)، حيث ينطوي معهد الحقوق والعلوم السياسية على طاقات بشرية معتبرة منها الأساتذة المحاضرون والأساتذة المكلفون بالدروس، حيث يمتلك هؤلاء الأساتذة التكوين العلمي، والتطبيقي العملي، كما هو موضح في قائمة التأطير المرفقة، حيث يمكنهم تلبية الاحتياجات في هذا الإطار.

– تقديم تكوين نوعي يسمح بتوفير منتوج (طالب) يساير احتياجات سوق العمل والتوظيف على الأمد القريب، من خلال توفير كفاءات في تسيير المؤسسات الإدارية والإدارات العامة، وتوفير كفاءات قانونية مكونة تكوينا قانونيا.

– الاستعداد الكامل لإدارة المركز الجامعي لتوظيف عدد معتبر من الأساتذة في تخصص الحقوق والعلوم القانونية والإدارية، خلال السنة الجامعية القادمة، بما يسمح بإنجاح هذا التخصص (القانون العام المعمق).

– مواصلة الدراسة في الدكتوراه في إطار هذا التخصص.

د- القدرات الجهوية والوطنية القابلة لتشغيل حاملي الشهادات الجامعية:

- البحث المتواصل في مجال العلوم القانونية والإدارية والتنظيمية في مختلف مجالات أوجه نشاط الإدارة العامة والمحلية وكذا قطاع القضاء، والبحث في مجال تقريب الإدارة من المواطن، وتوطيد علاقات الثقة بين مؤسسات الدولة والمواطنين)، كما يمكن للمتخرجين تولي وظائف عامة على مستوى الإدارة العامة في الولاية (المديريات التنفيذية في الولاية، الدوائر والبلديات) أو قطاع العدالة في سلك القضاء أو كتاب الضبط أو مهنة المحاماة، أو المحضرين، أو الموثقين، وحتى مؤسسات التعليم كأساتذة بعد التدرج في الدراسة.

- الإشراف على الشؤون الإدارية العامة والتنظيم المحلي والتعامل مع مختلف مؤسسات المجتمع المدني والجماعات المحلية، وبوجه خاص يمكن توظيف المتخرجين في مختلف الإداراتالعامة،حيث يمكن لمتخرجين تولي وظائف عامة في مجال تسيير الموظفين، الإشراف علىالشؤون العامة والتنظيم المحلي، الإدارة العامةعلى مستوى الإدارة المركزية والجماعات المحلية، إدارة مصلحة العلاقات العامة في القطاعين العام والخاص على حد سواء.

- يمكن توظيف المتخرجين في الإدارات المركزية بمديريات المجالس التنفيذية بالولايات، وبالمصالح الإدارية بالبلديات، والدوائر، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة والقطاع الخاص بصفة عامة.

و- الجسور نحو تخصصات أخرى:

- يتوج التكوين في هذا التخصص بشهادة الماستر تمكن صاحبها من التسجيل في الدكتوراه للتعمق أكثر في القانون العام. كما يمكن له التكوين في الماستر بالنسبة للتخصصات التي تنضوي تحت مجال القانون العام.

هـ- مؤشرات متابعة المشروع: تتضح مؤشرات نجاعة التكوين في هذا التخصص من خلال ما يلي:

– هناك استعداد تام على مستوى إدارة معهد الحقوق والعلوم السياسية وإدارة المركز الجامعي، لتحقيق هذا المشروع المقترح، وتوفير كل أسباب النجاح له، وجعله حقيقة واقعية تقود بقية التخصصات الأخرى على مستوى الماستر التي يفكر الأساتذة في فتحها في المستقبل القريب، في انتظار موافقة الجهات المعنية المختصة على هذا المشروع المقترح، كما هناكاستعداد لبعض المؤسسات للمشاركة في التكوين كما سبقت الإشارة إليه.

– وجود فريق تكوين مؤهل ومتخصص

– التجربة المقبولة المكتسبة في هذا المجال.

– وجود مكتبة متخصصة تتوفر على عدد لا بأس به من المراجع.

– نسبة الاندماج والعثور على مناصب العمل في هذا التخصص مقبولة.

ز– **قدرات التأطير**: (يفصح عنها من خلال أعداد الطلبة الذين يمكن إدماجهم في التكوين قيد العرض).

– خلال السنة الجامعية القادمة 2018/2017، يمكن استقبال عدد لا بأس به من الطلبة (100 طالب) في قسم الحقوق من الطلبة الناجحين في الليسانس حقوق تخصص قانون عام.

4– الإمكانيات البشرية المتوفرة:

5- الإمكانيات المادية المتوفرة

أ- **المخابر البيداغوجية والتجهيزات:** تقديم بطاقة عن التجهيزات البيداغوجية المتوفرة بالنسبة للأعمال التطبيقية للتكوين المقترح (بطاقة واحدة لكل مخبر).

- بحكم أن التخصص يدخل ضمن مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية فإن التخصص لا يتطلب أجهزة كثيرة، ما عدا توفير أجهزة إعلام آلي وطابعات وناسخة وأدوات مكتبية عادية.

عنوان المخبر:

قدرات الاستيعاب: عدد الطلبة 100.

الرقم	عنوان التجهيز	العدد	الملاحظات
01	مخبر اللغات		/
02	مخبر بحث		/
03	قاعات الأعلام الآلي		/
04	جهاز إعلام ألي بكل الوسائل		/
05	المراجع بالغتين العربية والأجنبية		كتب / مجلات / مذكرات/ مطبوعات
06	قاعة حجم كبير		/
07	المدرجات		/
08	قاعة الأعمال الموجهة		/
09	قاعة التعليم عن بعد		/

ب- ميادين التربص والتكوين في المؤسسات ذات الصلة بالتكوين المقترح:

مكان التربص	عدد الطلبة	مدة التربص
البلدية	20	فترات متفرقة
الدائرة	20	فترات متفرقة
الولاية	20	فترات متفرقة
الجامعة	20	فترات متفرقة
مديرية الصحة	20	فترات متفرقة
مديرية الأشغال العمومية	20	فترات متفرقة
المحافظة العقارية	20	فترات متفرقة
العدالة/ المحكمة، م. ق، المحكمة. إ	50	فترات متفرقة
مديرية التربية	20	فترات متفرقة
مديرية التخطيط	20	فترات متفرقة
المؤسسات العقابية	20	فترات متفرقة
مكاتب المحامين	10	فترات متفرقة
الموثقين، المحضرين	10	فترات متفرقة

ج- مخابر البحث لدعم التكوين المقترح: في إطار الاتفاقيات المبرمة مع عدة جامعات، منها تيزي وزو، أدرار، سيدي بلعباس، سوف يكون التكوين المقترح في الماستر مدعما بمخابر البحث التالية:

- **مخبر المرافق العمومية والتنمية:**

رئيس المخبر كراجي مصطفى
رقم اعتماد المخبر القرار رقم 1419 المؤرخ في غشت 2001
التاريخ : 12 AVR 2017
رأي رئيس المخبر : مراسلوا مدير المخبر كراجي مصطفى

- **مخبر القانون والمجتمع:**

رئيس المخبر أ.د. حمليل صالح
مخبر القانون والمجتمع معتمد بالقرار الوزاري رقم 145 بتاريخ 14 أبريل 2012
التاريخ : 12 AVR 2017
رأي رئيس المخبر : AF مدير مخبر القانون والمجتمع د. حمليل صالح

- **مخبر العولمة والقانون:**

رئيس المخبر: بوبشير محند أمقران
رقم اعتماد المخبر: 121 المؤرخ في جانفي 2012
التاريخ: 11 AVR 2017
رأي رئيس المخبر: مع الموافقة

د- مشاريع البحث لدعم التكوين المقترح:

عنوان مشروع البحث	رمز المشروع	تاريخ بداية المشروع	تاريخ نهاية المشروع
حماية البيئة في ظل التنمية المحلية المستدامة	M 03820090001	2015	2018
التشريعات المغاربية وحقوق الإنسان	M 03820510234	2016	2019

و- التوثيق المتوفر: (علاقته بعرض التكوين المقترح).

- توفر عدد محترم من المراجع الخاصة بالتكوين المقترح بالمكتبة الجامعية.
- فضلا عن التوثق الخارجي المتمثل في المكتبات والوثائق، وفضاءات الانترنت التي تشكل مرجعا هاما في الدراسات والبحوث القانونية.

هـ- فضاءات الأعمال الشخصية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال:

فضاءات الأعمال الشخصية:يتوفر للأساتذة والطلبة فضاءات عمل شخصية متنوعة تتمثل في:

- مكتبات خاصة بالطلبة والأساتذة كل في مجال اهتماماته.
- المكتبات العمومية.
- الهيئات القانونية والقضائية، كمكاتب المحامين، المحضرين، الموثقين، المحكمة. فضلا عن الزيارات التي يمكن إجراؤها لدى المؤسسات والهيئات الإدارية للتعرف على المنازعات والقضايا القانونية.

تكنولوجيات الإعلام والاتصال: ويمكن حصرها فيما يلي:

- فضاءات الانترنت الموزعة على مستوى المركز الجامعي والمحلات العمومية.
- الانترنت الشخصي المنزلي.
- أعمال موجهة خاصة بالإعلام الآلي ضمن البرنامج العام للعرض.

II – بطاقة التنظيم السداسي للتعليم

(الرجاء تقديم بطاقات الأربع (4) سداسيات)

1 – السداسي الأول:

وحدة التعليم		الحجم الساعي السداسي	الحجم الساعي الأسبوعي				المعامل	الأرصدة	نوع التقييم	
		15أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية	أعمال أخرى			متواصل	امتحان
وحدات التعليم الأساسية		450	9	4.30		16.30	9	18		
المادة 1: القانون الإداري المعمق	الرمز: وت أ المعامل:09 الرصيد: 18	150	3	1.30		5.30	3	6	×	×
المادة 2: المؤسسات الدستورية في الجزائر		150	3	1.30		5.30	3	6	×	×
المادة3: الخصومة الإدارية		150	3	1.30		5.30	3	6	×	×
وحدات التعليم المنهجية		225	1.30	3		10.30	3	9		
المادة 1: منهجية البحث العلمي 1	الرمز:وت م المعامل:3 الرصيد: 9	150	1.30	1.30		7.00	2	6	×	×
المادة 2: التحرير الإداري		75		1.30		3.30	1	3	×	
وحدات التعليم الاستكشافية		45	3				2	2		
المادة 1: قانون الأملاك العامة	الرمز:وت إ المعامل: 2 الرصيد:2	22.30	1.30				1	1		×
المادة 2: الطرق البديلة لحل النزاعات في القانون العام		22.30	1.30				1	1		×
وحدة التعليم الأفقية		22.30	1.30				1	1		
المادة1: لغة أجنبية 1	الرمز:وت أ المعامل:1 الرصيد:1	22.30	1.30				1	1		×
مجموع السداسي 1		742.30	15	7.5		27	15	30		

2- السداسي الثاني:

وحدة التعليم		الحجم الساعي السداسي	الحجم الساعي الأسبوعي				المعامل	الأرصدة	نوع التقييم	
		15أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية	أعمال أخرى			متواصل	امتحان
وحدات التعليم الأساسية		450	9	4.30		16.30	9	18		
الرمز: وت أ المعامل:09 الرصيد: 18	المادة 1: اللامركزية الإدارية في الجزائر	150	3	1.30		5.30	3	6	×	×
	المادة 2: الاحزاب السياسية والقانون الانتخابي	150	3	1.30		5.30	3	6	×	×
	المادة 3: المنازعات الضريبية	150	3	1.30		5.30	3	6	×	×
وحدات التعليم المنهجية		225	3	1.30		10.30	3	9		
الرمز:وت م المعامل:3 الرصيد: 9	المادة 1: منهجية البحث العلمي 2	150	1.30	1.30		7.00	2	6	×	×
	المادة 2: تكنولوجيات الإعلام والاتصال	75	1.30			3.30	1	3		×
وحدات التعليم الاستكشافية		45	3				2	2		
الرمز:وت إ المعامل: 2 الرصيد:2	المادة 1: السلطات الإدارية المستقلة	22.30	1.30				1	1		×
	المادة 2: الفساد الإداري	22.30	1.30				1	1		×
وحدة التعليم الأفقية		22.30	1.30				1	1		
الرمز:وت أ المعامل:1 الرصيد:1	المادة 1: لغة أجنبية 2	22.30	1.30				1	1		×
مجموع السداسي 2		742.30	16.30	6		27	15	30		

3 – السداسي الثالث:

وحدة التعليم		الحجم الساعي السداسي	الحجم الساعي الأسبوعي				المعامل	الأرصدة	نوع التقييم	
		15أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية	أعمال أخرى			متواصل	امتحان
وحدات التعليم الأساسية		450	9	4.30		16.30	9	18		
المادة 1: قانون العقود العامة	الرمز: وت أ المعامل:09 الرصيد: 18	150	3	1.30		5.30	3	6	×	×
المادة 2: المنازعات الدستورية		150	3	1.30		5.30	3	6	×	×
المادة3: المسؤولية الإدارية		150	3	1.30		5.30	3	6	×	×
وحدات التعليم المنهجية		225	3	3		10.30	3	9		
المادة 1: منهجية إعداد المذكرة	الرمز:وت م المعامل:3 الرصيد: 9	150	1.30	1.30		7.00	2	6	×	×
المادة 2: المشروع المهني والشخصي		75		1.30		3.30	1	3	×	
وحدات التعليم الاستكشافية		45	3				2	2		
المادة 1: النظام التأديبي للموظف العام	الرمز:وت إ المعامل: 2 الرصيد:2	22.30	1.30				1	1		×
المادة 2: قانون المعاهدات الدولية		22.30	1.30				1	1		×
وحدة التعليم الأفقية		22.30	1.30				1	1		
المادة 1: لغة أجنبية 3	الرمز:وت أ المعامل:1 الرصيد:1	22.30	1.30				1	1		×
مجموع السداسي 3		742.30	15	7.5		27	15	30		

4- السداسي الرابع:

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الفرع: الحقوق

التخصص: القانون العام

	الحجم الساعي الأسبوعي	المعامل	الأرصدة
ملتقى القانون الإداري الدولي	3.30	1	2
مذكرة نهاية الدراسة	* 47	1	28
مجموع السداسي 4	750	2	30

*بما في ذلك العمل الشخصي للطالب والأعمال الأخرى

5-**حوصلة شاملة للتكوين:** *(يرجى ذكر الحجم الساعي الإجمالي موزع بين المحاضرات والتطبيقات، للسداسيات الأربعة بالنسبة لمختلف وحدات التعليم حسب الجدول التالي):*

ح س و ت	الأساسية	المنهجية	الاستكشافية	الأفقية	ملتقى+ مذكرة	المجموع
محاضرة	405	90	135	/	/	630
أعمال موجهة	202.30	90	/	67.30	/	360
أعمال تطبيقية	/	/	/	/	/	/
عمل شخصي	742.30	472.30	/	/	750	1965
المجموع	1350	652.30	135	67.30	750	2955
الأرصدة	54	27	06	03	30	120
% الأرصدة لكل وحدة تعليم	%45	%22.5	%05	%2.5	%25	%100

III- البرنامج المفصل لكل مادة

(تقديم بطاقة مفصلة لكل مادة)

السداسي الأول / القانون العام المعمق

السداسي الأول

عنوان الوحدة : وحدات التعليم الأساسية:

اسم المادة 1: القانون الإداري المعمق.

الرصيد: 06

المعامل: 03

أهداف التعليم: *(ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر).*

يستهدف تدريس هذه المادة لتمكين الطلبة من المعارف الأساسية المتعلقة بوظائف الإدارة العمومية (الضبط الإداري والمرافق العمومية) وأعمالها (القرار الإداري العقود الإدارية).

المعارف المسبقة المطلوبة: *(وصف تفصيلي للمعرف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*

امتلاك الطالب للأسس العامة المتعلقة بالنشاط الإداري والضبط الإداري.

محتوى المادة: *(إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب).*

- لمحة وجيزة عن مبادئ وأسس القانون الإداري.
- نشاط الإدارة (الضبط الإداري والمرفق العام).
- الأعمال الإدارية (القرارات الإدارية).

طريقة التقييم: امتحان + متواصل.

المراجع: *(كتب ومطبوعات، مواقع انترنت، إلخ).*

- جورج سعد. المواضيع الأساسية في القانون الإداري العام، (الأعمال والعقود الإدارية، الضبط الإداري، المسؤولية الإدارية، مبدأ الشرعية)، توزيع مكتبة الحلبي، سوريا، 2001.
- محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، دار العلوم، عنابة
- عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، جسور للنشر، الجزائر
- فريدة مزياني، القانون الإداري،مطبعة قرفي، باتنة
- عمار عوابدي، القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر
- بسيوني عبد الله، القانون الإداري، منشأة المعارف، الاسكندرية
- عمار عوابدي، نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة والقانون الإداري
- عمار عوابدي، القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

-E. CADEAU, « La satisfaction des besoins collectifs : le service public », in Droit public général ,Litec, 3ème éd 2006
- D. LINOTTE et R. ROMI, Services publics et droit public économique, Litec, 6ème édition 2006
-R. LE MESTRE, Droit du service public, Gualino éditeur, 2005
- J.-F. LACHAUME, C. BOITEAU, H.PAULIAT, Grands services publics, Armand Colin, 3ème éd, 2004
- jean Rivero, droit administratif, 12eme édition, Dalloz, 1987.
- jean Paul pastorel droit administratif memo fac Paris 2002.
- Jean Marc Perical droit administratif 2 édition Montchcrestien.
- Georges Vlachos, principes généraux du droit administratif, édition marketing, paris ellipses, 1993.
- jean Rivero, droit administratif, 12eme édition, Dalloz, 1987.
- Gustave PEISER, Droit administratif, Paris, Dalloz, 18éme édition, 1996.
- Jean Marc Perical droit administratif 2 édition Montchrestien.
- Georges Vlachos, principes généraux du droit administratif, édition marketing, paris ellipses, 1993.
- Georges depuis, marie – Jose Guidon patrice chrétien, droit administratif ,9eme édition Dalloz; paris 1999.
-R.Carre DE MALBERG, Contribution à la théorie générale de l'Etat, tome 1, 1920, Réédition, CNRS, 1985

السداسي الأول

اسم المادة 2: المؤسسات الدستورية في الجزائر.

الرصيد: 06

المعامل: 03

أهداف التعليم: *(ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر).*

تعميق المعارف والمكتسبات في القانون العام.

تعميق المعارف بخصوص القرارات والعقود الصادرة عن الهيئات العمومية ذات الأهمية النظرية والعملية في الحياة القانونية

المعارف المسبقة المطلوبة: *(وصف تفصيلي للمعرف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*
الدراية بمبادئ القانون الدستوري وبالنظرية العامة للدولة والنظرية العامة الدساتير.

محتوى المادة: *(إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب).*

- مبدأ الفصل بين السلطات وتنظيم السلطة في الجزائر.
- دراسة المؤسسة التشريعية.
- دراسة المؤسسة التنفيذية.
- دراسة المؤسسة القضائية.
- دراسة المؤسسات الاستشارية.
- العلاقات المحورية بين المؤسسات الدستورية الجزائرية.

- الطبيعة القانونية للنظام الدستوري الجزائري.

طريقة التقييم: امتحان + متواصل.

المراجع: *(كتب ومطبوعات، مواقع انترنت، إلخ).*

- حسني بوديار، الوجيز في القانون الدستوري، دار العلوم للتوزيع والنشر، الجزائر، 2003.
- محمد أرزقي نسيب، أصول القانون الدستوري والنظم السياسية ج/1، دار الأمة ، الجزائر،1998.
- أحمد سعيفان، الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة، مشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002 .
- الأمين شريط الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، ديوان م الجامعية، الجزائر 2002.
- سعيد بو الشعير القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ج1 – ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
- فوزي أوصديق، النظام الدستوري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

بوبكر إدريس، تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

السداسي الأول

اسم المادة 3: الخصومة الإدارية.

الرصيد: 06

المعامل: 03

أهداف التعليم: *(ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر).*

يرمي التكوين في مادة الإجراءات القضائية الإدارية إلى تزويد الطالب بالمعلومات والمعارف المتعلقة بإجراءات رفع الدعاوى الإدارية، والخصوصيات التي تتميّز بها تلك الدعاوى مقارنة مع إجراءات رفع الدعاوى القضائية العادية، سواء من حيث الناحية الشكلية أو الموضوعية.

المعارف المسبقة المطلوبة: *(وصف تفصيلي للمعرف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*

يفترض في المترشح معرفته المسبقة بإجراءات رفع الدعاوى القضائية العادية سواء من حيث المواعيد والآجال وطرق الطعن أو من حيث الشكليات الأخرى المطلوبة وجهة الاختصاص، خلال تكوينه في ليسانس العلوم القانونية.

محتوى المادة: *(إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب).*

اختصاص جهات القضاء الإداري.

الشروط العامة والخاصة لقبول الدعوى الإدارية.

إجراءات رفع الدعوى أمام جهات القضاء الإداري.

إجراءات سير الخصومة الإدارية.

طرق الطعن في أحكام القضاء الإداري.

طريقة التقييم: امتحان + متواصل.

المراجع: *(كتب ومطبوعات، مواقع انترنت، إلخ).*

– أحمد سلامة بدر، إجراءات التقاضي أمام محاكم مجلس الدولة، دار النهضة العربية، مصر، 2003.

- صبري محمد السنوسي محمد، الإجراءات أمام القضاء الإداري، دار النهضة العربية، مصر، 1998.
- عبد العزيز عبد المنعم خليفة، إجراءات التقاضي والإثبات في الدعاوى الإدارية، منشأة المعارف، مصر، 2008.
- عبد العزيز عبد المنعم خليفة، المرافعات الإدارية في قضاء مجلس الدولة، منشأة المعارف، مصر، 2005.
- جمال نجيمي، القضاء الإداري الاستعجالي بين القانون الجزائري والقانون الفرنسي، الفكر البرلماني، العدد 11، 2006.
- عبد الرؤوف هاشم بسيوني، المرافعات الإدارية (إجراءات رفع الدعوى الإدارية وتحضيرها)، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
- محمود محمد حافظ، القضاء الإداري، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1966.
- محمود حلمي، القضاء الإداري، قضاء الإلغاء، القضاء الكامل، إجراءات التقاضي، القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، 1977.
- ماجد راغب الحلو، القضاء الإداري، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2003.
- جمال نجيمي، القضاء الإداري الاستعجالي بين القانون الجزائري والقانون الفرنسي، الفكر البرلماني، العدد 11، 2006.
- بودريوة عبد الكريم، القضاء الإداري في الجزائر –الواقع والآفاق، مجلة مجلس الدولة، العدد 6، 2005.

السداسي الأول

عنوان الوحدة: وحدات التعليم المنهجية:

اسم المادة 1: منهجية البحث العلمي 1.

الرصيد: 06

المعامل: 02

أهداف التعليم: *(ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر).*

تمكين الطالب من خلال دراسة مختلف مراحل البحث العلمي ومناهجه من ممارسة أساليب التحليل والمقارنة والاستنتاج والنقد وتقديم البديل، بمعنى محاولة اكسابه الشخصية القانونية المستقلة، وذلك بتمكينه من الانتقال من القراءة الأفقية إلى القراءة العمودية العميقة ثم إلى التأمل، ومن مجرد تطبيق المنهج الوصفي إلى المنهج التحليلي والمقارن وغيرها من المناهج التي تتطلب تحقق الاستيعاب والسيطرة على المعلومات والتفكير في موضوع البحث العلمي بعيدا على المراجع العلمية المختلفة. كل ذلك من اجل تتويج مساره التكويني ببحث علمي موضوعي ودقيق.

المعارف المسبقة المطلوبة: *(وصف تفصيلي للمعرف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*

سبق للطالب دراسة مناهج العلوم القانونية في مرحلة الليسانس، بالإضافة إلى تمكنه من الناحية الموضوعية بعد سنة من التكوين المتخصص في السنة الثالثة ليسانس.

محتوى المادة: *(إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب).*

المحور الأول: مفهوم البحث العلمي

- تعريف البحث العلمي
- خصائص البحث العلمي
- مراحل تطور البحث العلمي
- أنواع البحث العلمي

المحور الثاني: مراحل إعداد البحث العلمي

- مرحلة اختيار الموضوع
- مرحلة جمع المصادر والمراجع
- مرحلة تقسيم وتبوب الموضوع
- مرحلة تخزين المعلومات
- مرحلة القراءة والتفكير

مرحلة الكتابة والتحرير ووضع البحث في شكله الأخير

طريقة التقييم: امتحان + متواصل.

المراجع: *(كتب ومطبوعات، مواقع انترنت، إلخ).*

- أحمد ابراهيم عبد التواب، أصول البحث العلمي في علم القانون، مناهجه ومفترضاته ومصادره، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2009.
- حلمي محمد الحجار، راني حلمي الحجار، المنهجية في حل النزاعات ووضع الدراسات القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، 2010.
- سليمان شريفي، المنهجية في العلوم القانونية، مطبعة Juris-Com، ط-1، 2008.
- عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- عكاشة محمد عبد العال، سامي بديع منصور، المنهجية القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008.
- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط-3، 1999.
- فرحات حرشاوي وآخرون، منهجية اعداد الامتحانات والمناظرات في القانون العام، مخبر قانون العلاقات الدولية والأسواق والمفاوضات، كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، مركز النشر الجامعي، 2008.
- فاضلي ادريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- فايز محمد حسين، أحمد أبو الحسن، منشورات الحلبي الحقوقية، ط-1، 2011.
- مسعد عبد الرحمان زيدان، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية، دار الكتاب القانوني، 2009
- موريس أنجرس، منهجية البحث القانوني في العلوم الانسانية، تدريبات عملية، ترجمة بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون، دار القصبة للنشر، 2006.

-Axel De Theux et (al), Précis de méthodologie juridique, les sources documentaire du droit, publication des facultés universitaires saint- Louis, 2000.

-Delnoy Paul, élément de méthodologie juridique,2008.

-Eric Geerkens, Paul Delnoy et (al), Méthodologie juridique,Méthodologie de la recherché documentaire juridique, édition Larcier,2011.

-Michel Beaud, L'art de la thèse, édition la découverte, 2006.

-Patrict Janin , Méthodologie du droit administratif, Ellipses, 2007.

السداسي الأول

اسم المادة 2: التحرير الإداري.

الرصيد: 03

المعامل: 01

أهداف التعليم: *(ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر).*

- تدريب الطالب من الناحية التقنية على القواعد الأساسية للتحرير الإداري.
- الإلمام بمختلف أنواع الرسائل الإدارية وكيفية ردها.

المعارف المسبقة المطلوبة: *(وصف تفصيلي للمعرف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*

- القانون الإداري (التنظيم الإداري ومبادئ القانون الإداري).

محتوى المادة: *(إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب).*

- التحرير الإداري وتقنياته.
- أنواع التحرير الإداري.
- مجموعة نماذج من التحرير الإداري.

طريقة التقييم: امتحان + متواصل.

المراجع: *(كتب ومطبوعات، مواقع انترنت، إلخ).*

- الطيب زروتي، تحرير العرائض والأوراق شبه القضائية، مطبعة الكاهنة، 2000.
- حسين بوشينة، نبيل صقر، الدليل العملي للمحامي في المواد المدنية، تحرير العرائض، مبادئ عامة في تحرير العرائض، دار الهدى عين مليلة، الجزائر.

- سلام حمزة، الأوامر على العرائض في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، دار هومة.
- طاهري حسين، المرشد في تحرير العرائض لطلبة الكفاءة المهنية للمحاماة والمحامين الجدد، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط-2012.

السداسي الأول

عنوان الوحدة: وحدات التعليم الاستكشافية:

اسم المادة 1: قانون الأملاك العامة.

الرصيد: 01

المعامل: 01

أهداف التعليم: *(ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر).*

يهدف إلى التعريف بمفهوم المال العام وأنواعه وأصنافه وخصائصه في القانون الجزائري وتمييزه عن غيره من الأملاك الأخرى؛ كما يتناول أنواع الحماية المكرسة له سواء كانت إدارية، مدنية أو جزائية، والمنازعات المتعلقة بها.

المعارف المسبقة المطلوبة: *(وصف تفصيلي للمعرف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*

- قانون إداري- قانون جنائي- قانون مدني.

محتوى المادة: *(إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب).*

أولا: تحديد ماهية أملاك الدولة،

تطور مفهوم الأموال العامة.

ثانيا: خصائص أملاك الدولة

تطور نظام الأملاك الوطنية في الجزائر

ثالثا: تصنيف أملاك الدولة

- أملاك الدولة العامة
- أملاك الدولة الخاصة

رابعا: إدارة أملاك الدولة، تنظيمها، هياكلها، ومهامها

خامسا: طرق اكتساب الأملاك وحمايتها

- قواعد ومبادئ تسيير واستغلال الأموال العامة.
- طرق اكتساب الأموال العامة، العادية وغير العادية.

سادسا: منازعات أملاك الدولة.

الحماية القانونية للأموال العامة.

طريقة التقييم: امتحان + متواصل.

المراجع: *(كتب ومطبوعات، مواقع انترنت، إلخ).*

- ابراهيم عبد العزيز شيحا، النظرية العامة للأملاك الإدارة العامة والأشغال العمومية، دار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1994.

- أعمر يحياوي، الوجيز في الأموال التابعة للدولة والجماعات المحلية، دار هومة،الجزائر 2001.

- محمد الصغير بعلي، القانون الإداري (التنظيم الإداري، النشاط الإداري)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة 2013.

- محمد أنس قاسم جعفر، النظرية العامة للأملاك الإدارة والأشغال العمومية، الطبعة الثالثة، الجزائر 1992.

– محمد فاروق عبد الحميد، التطور القانوني لنظرية الأموال العامة في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1988.

– مصطفى أبو زيد فيمي، الإدارة العامة (نشاطيا وأموالها)، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 2002.

– باحماوي عبد الله بن سالم، النظام القانوني للأملاك الوطنية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2005.

– سلطاني عبد العظيم، تسيير وإدارة الأملاك الوطنية في التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي تبسة 2008.

– نادية بلعموري، أحكام الأموال العامة في القانون الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2000.

السداسي الأول

اسم المادة 2: الطرق البديلة لحل النزاعات في القانون العام.

الرصيد: 01

المعامل: 01

أهداف التعليم: *(ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر).*

يهدف إلى معرفة الآليات التي استحدثها المشرع الجزائري هدفها إضافة أنظمة إجرائية تخضع لنظام سير الخصومة القضائية بصفة عامة وكل ما من شأنه تفعيل الجزاءات التي تفرضها حالة المساس بالحقوق الموضوعية للأشخاص أو المؤسسات لما في ذلك من ضمانات لاستقرار المعاملات والتصرفات داخل هياكل المجتمع وكذا رعاية الحقوق المدنية للأفراد والجماعات.

المعارف المسبقة المطلوبة: *(وصف تفصيلي للمعرف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*

لكي يتمكن الطالب من مواصلة الدراسة في المقياس يتوجب عليه الإلمام بمقياس المنازعات الإدارية، كذا قانون الإجراءات المدنية والإدارية، وكذا القانون الإداري.

محتوى المادة: *(إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب).*

- مفهوم الطرق البديلة لحل النزاعات.
- التحكيم.
- المصالحة.
- الوساطة.

طريقة التقييم: امتحان + متواصل.

المراجع: *(كتب ومطبوعات، مواقع انترنت، إلخ).*

- محمد عاطف البنا، الوسيط في القضاء الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة 1990.

- نبيل صقر، الوسيط في شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، دار الهدى، الجزائر 2009.

- مسعود شيهوب، المبادئ العامة للمنازعات الإدارية، الجزء الثاني،الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007.

- بن صاولة شفيقة، الصلح في المادة الإدارية، الطبعة الأولى، دار هومة، الجزائر 2006.

- عيساني علي، التظلم والصلح في المنازعات الإدارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2008.

– لوصيف نوال، فعالية تعديل قانون الإجراءات المدنية بين التظلم والصلح، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، فرع المؤسسات السياسية والإدارية، جامعة منتوري، قسنطينة 2007.

– ديب عبد السلام، قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد، موفم للنشر، الطبعة الثانية، الجزائر 2011.

– خلوفي رشيد، قانون المنازعات الإدارية – الخصومة الإدارية، الاستعجال الإداري،الطرق البديلة لحل النزاعات الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2011.

السداسي الأول

عنوان الوحدة: وحدات التعليم الأفقية:

اسم المادة: لغة أجنبية 1

الرصيد: 01

المعامل: 01

أهداف التعليم: *(ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر).*
يسمح للطلبة بالتحكم في المصطلحات باللغة الفرنسية في المجال القانوني خاصة.

المعارف المسبقة المطلوبة: *(وصف تفصيلي للمعرف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*

معرفة المبادئ الأساسية للغة الفرنسية و/أو الانجليزية.

محتوى المادة: *(إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب).*

مصطلحات ونصوص في القانون الدستوري والقانون الإداري.

مصطلحات ونصوص في قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

مصطلحات ونصوص في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية.

طريقة التقييم: امتحان + متواصل.

المراجع: *(كتب ومطبوعات، مواقع انترنت، إلخ).*

– فيليب ط. أبي فاضل، قاموس المصطلحات القانونية (فرنسي– عربي)، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، 2004.

– يوسف شلالا، المصطلحات القانونية والتجارية والمالية، منشأة المعارف، الإسكندرية.

– أحمد زكي بدوي، المصطلحات القانونية: فرنسي– إنجليزي– عربي، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1989.

– مجموعة من المؤلفين، المدخل لدراسة القانون والمصطلحات القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2006.

-Frier Pierre Laurent, Précis de droit administratif, Montchrestien, 4eme éditions, Paris, 2006.

السداسي الثاني / القانون العام المعمق

السداسي الثاني

عنوان الوحدة: وحدات التعليم الأساسية:

اسم المادة 1: اللامركزية الإدارية في الجزائر.

الرصيد: 06

المعامل: 03

أهداف التعليم: *(ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر).*

يرمي التكوين في هذه المادة تنظيم إلى تزويد الطالب بالمعلومات والمعارف المتعلقة بالتنظيم الوظيفي للولاية والبلدية باعتبارهما جماعات إقليمية، والخصوصيات التي تتميّز بها من حيث التنظيم وخاصة، ما يثيره الفقه حول أنها جماعة لعدم التركيز أكثر من أنها جماعة إقليمية.

المعارف المسبقة المطلوبة: *(وصف تفصيلي للمعرف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*

يفترض في المترشح معرفته المسبقة السطحية بالتنظيم الهيكلي والوظيفي للولاية، خلال تكوينه في ليسانس العلوم القانونية في مادة القانون الإداري فصل التنظيم الإداري.

محتوى المادة: *(إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب).*

- التنظيم الإداري للبلدية وللولاية.

المحور الأول: الولاية جماعة محلية أم امتداد للدولة؟

- عناصر اللامركزية بالولاية: المجلس الشعبي الولائي.
- الوالي كعنصر لعدم التركيز
- إدارة الولاية وسيطرة الدولة

المحور الثاني: الولاية وتنفيذ التنمية

- الجهوية (الجهة) في الأنظمة المقارنة وآفاقها في الجزائر.

طريقة التقييم: امتحان + متواصل.

المراجع: *(كتب ومطبوعات، مواقع انترنت، إلخ).*

- عشي علاء الدين، والي الولاية في التنظيم الإداري الجزائري، دار الهدى، الجزائر، 2006.
- بن طيفور نصر الدين، (أي استقلالية للجماعات المحلية الجزائرية في ظل مشروع جوان1999 لقانوني البلدية والولاية؟)، مجلة الإدارة، العدد22، 2001.
- بعلي محمد الصغير، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- سرياك لحسن، المهام التقليدية للجماعات المحلية، موفم للنشر، الجزائر، 1998.
- سعودي محمد العربي، المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- شرف عبد العليم عبد المجيد، إسقاط عضوية أعضاء المجالس الشعبية المحلية، جامعة القاهرة، منشورات جامعة بني سويف، بدون تاريخ نشر.
- شيهوب مسعود، أسس الإدارة المحلية، د، م،ج، الجزائر، 1986.
- لباد ناصر، القانون الإداري، د، م،ج، الجزائر، 2001.
- أودية مياسة، الفعالية الإدارية في الإدارة المحلية الجزائرية، مذكرة ماجستير، الجزائر، 2008.
- شيهوب مسعود، (اختصاصات الهيئات التنفيذية للجماعات المحلية)، مجلة الفكر البرلماني، العدد 2، مارس، 2003.
- مزياني فريدة، (الإطار القانوني للجماعات المحلية: واقع وآفاق)، مجلة العلوم الإنسانية، عدد24، ديسمبر، قسنطينة،2005.

-Frier Pierre Laurent, Précis de droit administratif, Montchrestien, 4eme éditions, Paris, 2006.

-Gohin Olivier, Institutions administratives, L.G.D.J , 2édition, 1995.
- Laxmikanth M, **public administration**, Tata McGraw Hill private limited, New Delhi, 2011.

السداسي الثاني

اسم المادة 2: الأحزاب السياسية والقانون الانتخابي.

الرصيد: 06

المعامل: 03

أهداف التعليم: *(ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر).*

تعميق المعارف والمكتسبات في القانون العام.
تعميق المعارف بخصوص القرارات والعقود الصادرة عن الهيئات العمومية ذات الأهمية النظرية والعملية في الحياة القانونية.

المعارف المسبقة المطلوبة: *(وصف تفصيلي للمعرف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*

إلمام الطالب بالنظرية العامة للدولة والنظرية العامة للدساتير وطرق ممارسة الشعب للسلطة.

محتوى المادة: *(إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب).*

- المفهوم العام للانتخاب.

- أنواع الأنظمة الانتخابية (من حيث نمطها ومن حيث تحيد النتائج وتوزيع المقاعد).
- النظام الانتخابي الجزائري (دراسة نظام انتخاب المجالس الشعبية، نظام انتخاب رئيس الجمهورية، نظام الاستفتاء).

طريقة التقييم: امتحان + متواصل.

المراجع: *(كتب ومطبوعات، مواقع انترنت، إلخ).*

- علي عدنان الفيل، التنظيم القانوني للانتخابات والتحولات الديمقراطية في الوطن العربي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان ، 2012.
- بوكرا إدريس، نظام انتخاب رئيس الجمهورية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- رشيدة العام، المجلس الدستوري الجزائري، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر 2006.
- صالح بلحاج، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر: من الاستقلال إلى اليوم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 .

السداسي الثاني

اسم المادة 3: المنازعات الضريبية.

الرصيد: 06

المعامل: 03

أهداف التعليم: *(ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر).*

تستهدف دراسة مادة المنازعات الضريبية الوقوف عند النقاط التفصيلية المتعلقة بخصائص ومميزات الدعاوى الجبائية الضريبية والجهات المختصة بالنظر فيها ومدى إمكانية الطعن في قراراتها وأحكامها، والإجراءات الشكلية والإدارية الواجبة الإتباع تحضيرا لها، وكيفية التحقيق فيها.

المعارف المسبقة المطلوبة: *(وصف تفصيلي للمعرف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*

إلمام الطالب بالقواعد العامة المتعلقة بعلاقة الممولين بالإدارة الجبائية والتي تلقى الطالب جزءا منها في مقياس المالية العامة أثناء تكوينه في الليسانس.

محتوى المادة: *(إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب).*

أنواع الأنظمة الضريبية.

إجراءات مراقبة الضريبة.

إجراءات إعادة التقييم وحقوق المكلف بالضريبة.

إجراءات التظلم أمام مختلف إدارات الضرائب.

أولا/ التسوية الإدارية للمنازعة الضريبية

1/ إجراءات المنازعة في الوعاء الضريبي

* الشكاية النزاعية كإجراء أولي إلزامي للمنازعة الضريبية

* التظلم أمام اللّجان الإدارية.

2/ إجراءات المنازعة في التحصيل الضريبي.

* اعتراض المكلف بالضريبة لإجراءات المتابعة والتحصيل الجبري.

* الطعون من أجل العفو.

ثانيا/التسوية القضائية للمنازعة الضريبية

1/ الدعوى الضريبية أمام المحكمة الإدارية.

* إخطار القاضي الإداري بالدعوى الضريبية وسير الدعوى الضريبية وعوارضها.
*/التدابير المستعجلة.
2/ القرار القضائي الصادر في المادة الضريبية والطّعن فيه.
* القرار القضائي الصادر في المادة الضريبية.
*/ الطعن في القرار القضائي الصادر في المادة الضريبية.

طريقة التقييم: امتحان + متواصل.

المراجع: *(كتب ومطبوعات، مواقع انترنت، إلخ).*

- أحسن بوسقيعة، المنازعات الجمركية، الطبعة الثانية، دون دار نشر، الجزائر 2001.
- أمزيان عزيز، المنازعات الجبائية في التشريع الجزائري، دار الهدى، الجزائر، 2005.
- فارس السبتي، المنازعات الضريبية في التشريع والقضاء الجزائي الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2008.
- أحمد لعور، نبيل صقر، الموسوعة القضائية في المنازعات الضريبية، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
- أعمر يحياوي، منازعات أملاك الدولة، دار هومة، الجزائر، 2004.
- أعمال الملتقى الوطني الثاني حول الإجراءات الجبائية، الذي نظّمه قسم العلوم القانونية والإدارية، مجمع هيليو بوليس، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، يومي 21-22 أفريل 2008.
- عمار عوابدي، النظرية العامة للمنازعات الإدارية في النظام القضائي الجزائري، الجزء الأول، القضاء الإداري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.
- عمار عوابدي، النظرية العامة للمنازعات الإدارية في النظام القضائي الجزائري، الجزء الثاني، نظرية الدعوى الإدارية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.
- خلوفي رشيد، قانون المنازعات الإدارية، شروط قبول دعوى تجاوز السلطة ودعوى القضاء الكامل، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
- أحمد محيو، المنازعات الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983.
- بن صاوله شفيقة، الصلح في المادة الإدارية، دار هومة، الجزائر، 2006.

-BIENVENU J.-J. et LAMBERT T.,*Droit fiscal*, P.U.F., 3ème éd. 2003.
-BOUVIER M., *Introduction au droit fiscal et à la théorie de l'impôt*, L.G.D.J, 8ème éd., 2007.
-COLLET M., Droit fiscal, PUF, Thémis droit, 2007.
-GROSCLAUDE J. et MARCHESSOU P., Droit fiscal général, Dalloz, 6ème éd., 2007. 5-5------GROSCLAUDE J. et MARCHESSOU P., Procédures fiscales, Dalloz, 4ème éd.,2007 .
-MERCIER J.-Y. et PLAGNET B., *Les impôts en France*, éd. Fr. Lefebvre (annuel).
-PHILIP L.,Finances publiques :les recettes publiques et le droit fiscal,Cujas,T2, 2000.
-TROTABAS L. et COTTERET J.-M., *Droit fiscal*, Précis Dalloz, 1997

السداسي الثاني

عنوان الوحدة: وحدات التعليم المنهجية:

اسم المادة 1: منهجية البحث العلمي 2.

الرصيد: 06

المعامل: 02

أهداف التعليم: *(ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر).*

يهدف تكوين الطالب في مادة التعليق على الأحكام القضائية إلى إكساب الأخير منهجية تحليل الأحكام والقرارات القضائية إلى مكوناتها الضرورية للتعليق وهي الوقائع والإجراءات والادعاءات، والأهم من ذلك إكسابه المنهجية الدقيقة لاستخراج المشكل القانوني أو المشاكل القانونية التي يثيرها الحكم أو القرار القضائي من خلال الفحص الدقيق للادعاءات كأحد الحلول، ثم إكسابه منهجية تقسيم التعليق أو وضع الخطة خاصة في حالة تعدد المشاكل القانونية. أخيرا من الضروري جدا أن يتعلم الطالب منهجية البحث عن الحلول القانونية لهذه المشاكل في مختلف مصادر القانون بالمعنى الواسع، من أجل اتخاذ

موقف مؤيد أو معارض لموقف القاضي، وفي الحالة الأخيرة من الضروري إكسابه منهجية تقديم البديل.

المعارف المسبقة المطلوبة: *(وصف تفصيلي للمعرف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*

قد سبق للطالب دراسة مناهج العلوم القانونية ومنهجية البحث العلمي في مرحلة الليسانس، بالإضافة إلى تمكنه من الناحية الموضوعية بعد مدة من التكوين المتخصص.

محتوى المادة: *(إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب).*

التعريف بخصائص القاعدة القانونية وأساليب التحرير الإداري وكذا الإحاطة بالمصطلحات القانونية.

تعريف الصياغة القانونية.

أنواع الصياغة القانونية.

طرق وقواعد الصياغة القانونية.

طريقة التقييم: امتحان + متواصل.

المراجع: *(كتب ومطبوعات، مواقع انترنت، إلخ).*

- رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، 2006.
- علي مراح، منهجية التفكير القانوني، نظريا وعمليا، ديوان المطبوعات الجامعية.
- غناي زكية، منهجية الأعمال الموجهة في القانون المدني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط-3، 2012.

- فرحات حرشاوي وآخرون، منهجية إعداد الامتحانات والمناظرات في القانون العام، مخبر قانون العلاقات الدولية والأسواق والمفاوضات، كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، مركز النشر الجامعي، 2008.
- لحسين بن شيخ آث ملويا، المنتقى في قضاء مجلس الدولة، الجزء الأول، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2002.
- لحسين بن شيخ آث ملويا، المنتقى في قضاء مجلس الدولة، الجزء الثاني، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004.
- لحسين بن شيخ آث ملويا، المنتقى في قضاء مجلس الدولة، الجزء الثالث، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007.
- GRua. François, méthode des études de droit, conseil sur la dissertation et le commentaire, 2006.
- Patrick Janin, méthodologie du droit administratif, ellipses,2007.
- Sarah Bros, François Xavier, Grignon Defrenne, méthodes d'exercices juridiques, édition Francis Lefebvre, Paris, 2007.
- V.H. Mazeaud, exercices pratiques, édition Montchrestien, Paris, 1982.

السداسي الثاني

اسم المادة 2: تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

الرصيد: 03

المعامل: 01

أهداف التعليم: *(ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر).*

- تهدف إلى عرض أهم مكونات تكنولوجيا الإعلام والاتصال السلكية واللاسلكية وأهم تطبيقاتها العملية الحديثة

المعارف المسبقة المطلوبة: *(وصف تفصيلي للمعرف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*

- معارف أولية عامة حول أهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحياة التواصلية العامة

محتوى المادة: *(إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب).*

المحور الأول: مفاهيم ومظاهر

1- مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة.

2- ظاهرة انفجار المعلومات.

المحور الثاني: تكنولوجيا الاتصال عن بعد

1- تكنولوجيا الاتصال اللاسلكي

2- تكنولوجيا الاتصال السلكي **(الاتصال الكابلي والألياف الضوئية)**

المحور الثالث: بعض تطبيقاتها الحديثة

1- تكنولوجيا الاتصالات الرقمية وشبكاتها.

2- تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية.

3- تكنولوجيا الأقمار الصناعية.

4- تكنولوجيا الميكروفون.

5- تكنولوجيا البث التلفزيوني منخفض القوة وعالي الدقة.

6- تكنولوجيا الفيديو كاسيت والفيديو ديسك، التلتكست والفيديوتكس، الفيديوفون.

7- تكنولوجيا الانترنت والانترانت والاكسترانت.

8- تكنولوجيا الهاتف النقال والبريد الإلكتروني.

9- تكنولوجيا الحاسوب اللوحي (اللوح الإلكتروني).

التطرق لبعض آفاق وتطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

طريقة التقييم: امتحان + متواصل.

المراجع: *(كتب ومطبوعات، مواقع انترنت، إلخ).*

- إياد شاكر البكري: تقنيات الاتصال بين زمنين، عمان، دار الشروق للنشر، 2003.
- حسن عماد مكاوي: تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1997.
- دليو فضيل: تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة (بعض تطبيقاتها التقنية)،الجزائر، دار هومة، 2014.
- فاروق سيد حسين: الكوابل، الأوساط التراسلية والألياف الضوئية، بيروت، دار الراتب الجامعية، 1990.
- محمد محمد الهادي: تكنولوجيا الاتصالات وشبكات المعلومات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2001.
- هادي طوالبة وآخرون: تكنولوجيا الوسائل المرئية، الأردن، دار وائل للنشر، 2010.

- Daly, Edward A. &Hansell, Kathleen J.: Visual Telephony, Artech House, Boston, 1999.
- Goldsmith, Andrea: Wireless Communications. Cambridge University Press.2005

السداسي الثاني

عنوان الوحدة: وحدات التعليم الاستكشافية:

اسم المادة 1: السلطات الإدارية المستقلة.

الرصيد: 01

المعامل: 01

أهداف التعليم: *(ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر).*

من خلال التكوين المقترح في هذه المادة يهدف من الناحية المهنية إلى تمكين الطلبة من التوجه نحو البحث الأساسي والتعليم العالي من جهة، ومن جهة أخرى، تأهيلهم للترشح إلى مناصب العمل في القطاع الاقتصادي العمومي والخاص، لمسايرة التوجه العام للدولة.

المعارف المسبقة المطلوبة: *(وصف تفصيلي للمعرف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*

- التنظيم الإداري
- النشاط الإداري
- الوظائف التقليدية للدولة
- المنازعات الإدارية

لكي يتمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم أيضا يجب أولا وقبل كل شيء أن يكون متمكنا من اللغة الفرنسية خاصة المصطلحات القانونية المتعلقة بالقانون الاقتصادي وقانون الأعمال علما أن أغلبية المراجع المتعلقة بهذا المجال بصفة عامة وقانون الضبط الاقتصادي بصفة خاصة هي باللغة الفرنسية.

محتوى المادة: *(إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب).*

تكون الدراسة مركزة على القانون الجزائري مع الإشارة إلى الأنظمة المقارنة.

- مفهوم الهيئات الإدارية المستقلة.
- العناصر القانونية للهيئات الإدارية المستقلة.
- أنواع الهيئات الإدارية المستقلة.
- اختصاصات الهيئات الإدارية المستقلة.
- تسوية منازعات الهيئات الإدارية المستقلة.

طريقة التقييم: امتحان + متواصل.

المراجع: *(كتب ومطبوعات، مواقع انترنت، إلخ).*

– وليد بوجملين، قانون الضبط الاقتصادي في الجزائر، دار بلقيس، الدار البيضاء الجزائر

- jean Rivero, droit administratif, 12eme édition, Dalloz, 1987.
- Gustave PEISER, Droit administratif, Paris, Dalloz, 18^{éme} édition, 1996.
- Jean Marc Perical droit administratif 2 édition Montchrestien.
- Georges Vlachos, principes généraux du droit administratif, édition marketing, paris ellipses, 1993.
- Georges depuis, marie – Jose Guidon patrice chrétien, droit administratif ,9eme édition Dalloz; paris 1999.
-R.Carre DE MALBERG, Contribution à la théorie générale de l'Etat, tome 1, 1920, Réédition, CNRS, 1985.

السداسي الثاني

اسم المادة 2: الفساد الإداري.

الرصيد: 01

المعامل: 01

أهداف التعليم: *(ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر).*

تهدف هذه المادة إلى توعية الطالب وتحسيسه من خطر الفساد، ودفعه للمساهمة في محاربته.

المعارف المسبقة المطلوبة: *(وصف تفصيلي للمعرف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*

لكي يتمكن الطالب من مواصلة الدراسة في هذا المقياس لابد عليه من إلمامه بالقانون الإداري خاصة التنظيم الإداري، المؤسسات الإداري وبالضرورة معرفة أوجه النشاط الإداري للإدارة.

محتوى المادة: *(إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب).*

- أولا: مفهوم الفساد الإداري، تطوره
- أنواع الفساد الإداري
- مظاهر الفساد الإداري
- أسباب تفشي ظاهرة الفساد الإداري.
- الآثار الناجمة عن الفساد الإداري.
- أسباب وأنماط الفساد الإداري في النظم المقارنة وفي النظام الجزائري.
- العناصر القانونية لجرائم الفساد الإداري في النظم المقارنة والنظام الجزائري.
- الإطار القانوني لمكافحة الفساد في النظم المقارنة والنظام الجزائري.
- دراسة الفساد الإداري في مجال الصفقات العمومية.

محاربة الفساد من طرف الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية:

- منظمة الشفافية الدولية
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإداري
- برنامج البنك الدولي لمساعدة الدول النامية في محاربة الفساد الإداري
- صندوق النقد الدولي
- الجهود الجزائرية لمكافحة الفساد (قانون محاربة الفساد 06-01)، هيئة مكافحة الفساد، دور الضبطية القضائية في مكافحة الفساد

طريقة التقييم: امتحان + متواصل.

المراجع: *(كتب ومطبوعات، مواقع انترنت، إلخ).*

– ناصر خليفة عبد المولى سعيد، تقييم دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في مكافحة الفساد الإداري في الجمهورية اليمنية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، المجلد 11، العدد33، مصر 2007.

– نجلاء محمد إبراهيم بكر، الفساد الإداري وانعكاساته على الأداء الاقتصادي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 03، مصر 2009.

– مفيد دنون يونس، تأثر الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 101، المجلد 32، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق 2010.

– سعيد عبد المؤمن أنعم، الفساد المالي والإداري: الحالة اليمنية نموذجا، ندوات ومؤتمرات انعقدت في اليمن، السنة 08، العدد 15، اليمن 2004.

– محمد قاسم القيروتي، الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2001.

– طلال بن مسلط الشريف، ظاهرة الفساد الإداري وأثرها على الأجهزة الإدارية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد 18، العدد 02، السعودية 2004.

السداسي الثاني

عنوان الوحدة: وحدات التعليم الأفقية:

اسم المادة: لغة أجنبية 2

الرصيد: 01

المعامل: 01

أهداف التعليم: *(ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر).*

تمكن الطالب من معرفة المصطلحات القانونية باللغة الفرنسية، والاطلاع على المراجع الأجنبية.

المعارف المسبقة المطلوبة: *(وصف تفصيلي للمعرف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*

سبق للطالب دراسة مصطلحات العلوم القانونية في الليسانس.

محتوى المادة: *(إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب).*

مصطلحات ونصوص في القانون الدستوري والقانون الإداري.

مصطلحات ونصوص في قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

مصطلحات ونصوص في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية.

طريقة التقييم: امتحان + متواصل.

المراجع: *(كتب ومطبوعات، مواقع انترنت، إلخ).*

السداسي الثالث / قانون عام

السداسي الثالث

عنوان الوحدة: وحدات التعليم الأساسية:

اسم المادة 1: قانون العقود العامة.

الرصيد: 06

المعامل: 03

أهداف التعليم: *(ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر).*

الغرض من تدريس المادة هو تعميق المعارف القانونية لدى الطالب في مجال العقود الإدارية بمختلف أنواعها وخاصة الصفقات العمومية.

المعارف المسبقة المطلوبة: *(وصف تفصيلي للمعرف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*

على الطالب الإلمام بمادة القانون الإداري والمنازعات الإدارية.

محتوى المادة: *(إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب).*

- الصفقة العمومية.
- عقد الأشغال العامة.
- عقد الامتياز.

طريقة التقييم: امتحان + متواصل.

المراجع: *(كتب ومطبوعات، مواقع انترنت، إلخ).*

- عمار بوضياف، الصفقات العمومية، جسور للنشر، الجزائر
- محمد الصغير بعلي، العقود الإدارية، دار العلوم، عنابة.
- عمار عوابدي، القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر
- سليمان محمد الطماوي، العقود الإدارية، دار الفكر، القاهرة.
- قدوج حمامة، عملية إبرام الصفقات العمومية في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات

الجامعية، الجزائر، 2004.

- André Maurin droit administratif 2eme édition, académie d'aix Marseille, 1999.
- André DeLaubadereA.venèzia (.j.c.) Gaudemet(y) traite de droit administratif (.g.d). paris. 1999.
- Charles Debbasch. contentieux administratif 'Dalloz paris'1978.
- Charles Debbach , droit administratif , 6eme: édition economica , paris , 2003.
-Jean François Brisson Aude Royère, droit administratif, université de bordeaux 2004.
- jean Rivero, droit administratif, 12eme édition, Dalloz, 1987.
- jean Paul pastorel droit administratif memo fac Paris 2002.
- Jean Marc Perical droit administratif 2 édition Montchcrestien.
- Georges depuis, marie – jose Gudon patrice chrétien,droit administratif ,9eme édition Dalloz; paris 1999.
- Gustave Peiser droit administratif general 21 edition Dalloz 2002.
- Marcel Monin, droit administratif édition européennes erasme France.
- M. Letourmeur, J. Bauchet, J. Méric –Le Conseil d'Etat et les Tribunaux administratifs, Paris, Armand Colin 1970.
-MORAND Devellier cours de droit administratif 9 edition 2005.
- Marie woehrling les trasnformation de la justice administratif Paris Economica 1994
- Yadh ben Achour, droit administratif, 2eme édition, Tunis, centre de publication universitaire,2000.

السداسي الثالث

اسم المادة 2: المنازعات الدستورية.

الرصيد: 06

المعامل: 03

أهداف التعليم: *(ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر).*

يهدف التكوين في هذه المادة إلى تعريف الطالب بمعنى القضاء الدستوري بعدما كانت له نظرة عامة عن مادة القانون الدستوري في السنة الأولى حقوق. فالقضاء الدستوري يمكن الطالب من الوقوف عند النزاع الدستوري والرقابة على دستورية القوانين من رقابة سياسية وأسباب اعتناقها في بعض الأنظمة، ثم الرقابة القضائية على دستورية القوانين وأسباب إتباعها في أنظمة أخرى. كما تتبع هذه الدراسة أسلوب التحليل والمقارنة للوقوف عند إيجابيات وسلبيات كل نوع من الرقابة. كما ترتكز هذه الدراسة على مناقشة الرقابة في دول بذاتها كمثال عن كل نوع من الرقابة (الجزائر–فرنسا–مصر–الولايات المتحدة الأمريكية...)

المعارف المسبقة المطلوبة: *(وصف تفصيلي للمعرف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*

امتلاك الطالب للأسس القاعدية المطلوبة لدراسة القانون، وهذا ما يتوفر في حاملي ليسانس قانون من خلال دراستهم لموضوع أنظمة الرقابة على دستورية، والنظام القضائي خلال تكوينهم في الليسانس.

محتوى المادة: *(إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب).*

- مفهوم المنازعة الدستورية.
- دراسة الجهاز المكلف بالرقابة على دستورية القوانين (المجلس الدستوري أو المحكمة الدستورية).
- القواعد العامة المؤسسة للرقابة على دستورية القوانين (تحديد الكتلة الدستورية).
- الرقابة السابقة على دستورية القوانين.
- الرقابة اللاحقة على دستورية القوانين (الدفع بعدم الدستورية).
- الطبيعة القانونية لأراء و/ أو قرارات الجهاز المكلف بالرقابة على دستورية القوانين.

طريقة التقييم: امتحان + متواصل.

المراجع: *(كتب ومطبوعات، مواقع انترنت، إلخ).*

– الباز علي السيد الرقابة على دستورية القوانين في مصر، دار الدامعات المصرية، الإسكندرية، 1978.

– أبو دياب فوزي، المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، 1971.

– الحلو ماجد راغب، القانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1997،

– الخطيب نعمان أحمد الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، عمان، الأردن.

– العام رشيدة، المجلس الدستوري الجزائري، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.

– الغالي كمال، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، مطبعة الداودي، دمشق، 1985.

– الدليمي حافظ علوان حمادي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2001.

– بدوي ثروت النظم السياسية، الجزء الأول: النظرية العامة للنظم السياسية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1970.

– بوالشعير السعيد، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 1993.

– كاظم أزهار صبر، سرى صاحب محسن، الدعوى الدستورية الاحتياطية ودورها في حماية الحقوق والحريات الأساسية، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، العراق، العدد 10، المجلد 15، 2009.

– مازن حسن، القضاء الدستوري طريق نحو الديمقراطية، دراسة في التجارب الدستورية المقارنة، مجلة الفقه والقانون، العدد 15، يناير 2014.

-Wheare,K.C. Modern Constitutions, 2nd edn, London : Oxford University Press, 1966.

-Seervai, H. M. Constitutional Law of India : A Critical Commentary, Bombay, 1975.

Schwartzenberg, R. G. Sociologie Politique, 1977.-.

-Sullivan Kathleen M. and Gerald Gunther, Constitutional Law, West group, 2003.
-Reyes, Manuel Aragon Constitution y Demoracia, Madrid, Tecnos Editorial, 1989.
-Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1984.
de Malberg, Carre Contribution à la theorie général, de l'état, Tome I, 1920.
-Ghazali (N.E), Cours de théorie générale de l'état, O.P.U, Alger, 1983.

السداسي الثالث

اسم المادة 2: المسؤولية الإدارية.

الرصيد: 06

المعامل: 03

أهداف التعليم: *(ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر).*

يهدف هذا المقياس إلى تعميق الفهم حول تطور نظام إصلاح الأضرار الناجمة عن مسؤولية الإدارة والبحث عن تحقيق التوازن بين الحماية المشروعة لحقوق الأفراد من جهة وضرورة حماية فعالية نشاط الإدارة وتحقيق المصلحة العامة من جهة أخرى.

المعارف المسبقة المطلوبة: *(وصف تفصيلي للمعرف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*

سبق للطالب دراسة بعض مفاهيم القضاء الإداري، لكنه هنا يتناول هذا المقياس بكثير من التفصيل وبشكل عملي، حيث ترتكز الدراسة على الاجتهادات القضائية المتعلقة بكل نظم المسؤولية الإدارية في الجزائر وكذا في فرنسا.

محتوى المادة: *(إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب).*

المحور الأول: مدخل لمفهوم المسؤولية الإدارية وتطورها

– تعريف المسؤولية وتطور نظام المسؤولية الإدارية وأسسها في القانون الإداري وتطورها

المحور الثاني: المسؤولية الإدارية على أساس الخطأ وتطبيقاتها في القضاء الجزائري

– الخطأ المرتب للمسؤولية (الجسيم، البسيط، المرفقي، الشخصي)

– العلاقة السببية

المحور الثالث: المسؤولية الإدارية دون خطأ وتطبيقاتها في القضاء الجزائري

– المسؤولية الإدارية على أساس المخاطر وتطبيقاتها في القضاء الجزائري

*/ مجال الأشغال العمومية

*/ معاوني المرافق العمومية العرضيين

*/ المخاطر ذات الطبيعة الخاصة (المتفجرات، الأسلحة، الأشغال العمومية الخطيرة، المنتوجات الدموية، المناهج والوضعيات الخطيرة)

*/ التجمعات والتجمهرات.

– المسؤولية الإدارية على الإخلال بمبدأ المساواة أمام الأعباء العامة وتطبيقاتها في الجزائر.

*/ المسؤولية الإدارية عن فعل القوانين والاتفاقيات الدولية

*/ المسؤولية الإدارية عن القرارات الإدارية المشروعة

*/ المسؤولية الإدارية عن عدم تنفيذ القرارات القضائية

المحور الرابع: نظام التعويض عن المسؤولية الإدارية

أولا/ طلب التعويض

–/ **تحديد الشخص المسؤول عن دفع التعويض** (حالة تنفيذ مرفق عام، التصرف باسم إدارة أخرى، الازدواج الوظيفي، التعاون، تداخل الاختصاصات، تفويض المرفق، الأشغال العمومية)

–/ شروط رفع دعوى التعويض

–/ التعويضات التبعية (فوائد التأخير، فوائد التعويض، فوائد الفوائد)

ثانيا/ شروط استحقاق التعويض

–/ الضرر وشروطه

-/ العلاقة السببية المؤثرة

-/ استبعاد التعويض بسبب وضعية الضحية

ثالثا/ نظام التعويض

-/ التعويض الكلي للضرر

-/ تقييم الأضرار

-/ إنقاص قيمة التعويض

-/ أنظمة خاصة للتعويض

-/ التعويض المؤقت

طريقة التقييم: امتحان + متواصل.

المراجع: *(كتب ومطبوعات، مواقع انترنت، إلخ).*

- محمد الصغير بعلي، الوسيط في المنازعات الإدارية، دار العلوم، الجزائر.
- عمار بوضياف، دعوى الإلغاء، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر.
- رشيد خلوفي،قانون المنازعات الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عمار عوابدي، المنازعات الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عمار عوابدي، النظرية العامة للمنازعات الإدارية في النظام القضائي الجزائري، الجزء الأول، القضاء الإداري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.
- عمار عوابدي، النظرية العامة للمنازعات الإدارية في النظام القضائي الجزائري، الجزء الثاني، نظرية الدعوى الإدارية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.
- مسعود شيهوب، المنازعات الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.
- خلوفي رشيد، قانون المنازعات الإدارية، شروط قبول دعوى تجاوز السلطة ودعوى القضاء الكامل، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
- أحمد محيو، المنازعات الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983.
- بن صاوله شفيقة، الصلح في المادة الإدارية، دار هومة، الجزائر 2006.
- توفيق بوعشبة، مبادئ القانون الإداري التونسي، تونس، المدرسة القومية للإدارة،1995.

– حسين بن الشيخ آث ملويا، المنتقى في قضاء مجلس الدولة، الجزائر، دار هومة.
– حسين بن شيخ أث موليا، المنتقى في قضاء مجلس الدولة، الجزء الثاني، دار هومة، الجزائر.
– حسين بن شيخ آث ملويا، المنتقى في قضاء الاستعجال الإداري، دراسة قانونية فقهية قضائية مقارنة،دار هومة، الجزائر 2007.

- jean Rivero, droit administratif, 12eme édition, Dalloz, 1987.
- Charles DEBBASCH, Contentieux administratif, Paris, Dalloz, 19753- Jean Marc -Jacqueline MORAND-DEVILLER, cours de droit administratif, Paris, Montchrestien, 6 é édition ,1999.
- Georges Vlachos, principes généraux du droit administratif, édition marketing, paris ellipses, 1993.
- Georges depuis, marie – joseGudon patrice chrétien, droit administratif ,9eme édition Dalloz; paris 1999.
- Gustave Peiser, droit administratif general, 21 edition Dalloz 2002.
- Marcel Monin, droit administratif, édition européennes erasme France.
- M. Letourmeur, J. Bauchet, J. Méric –Le Conseil d'Etat et les Tribunaux administratifs, Paris, Armand Colin 1970.

-MORAND Devellier, cours de droit administratif, 9 edition 2005

السداسي الثالث

عنوان الوحدة: وحدات التعليم المنهجية:

اسم المادة 1: منهجية إعداد المذكرات.

الرصيد: 06

المعامل: 02

أهداف التعليم: *(ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر).*

– الاطلاع على مختلف التقنيات التي تسمح بانجاز مذكرة أو علمية، شكلا ومضمونا.

- التركيز على تقنيات البحث ومختلف طرق استعمالها.
- الإعداد لمذكرة التخرج، الخالية من الهفوات والأخطاء المنهجية التي لا تليق بطالب الدراسات العليا.

المعارف المسبقة المطلوبة: *(وصف تفصيلي للمعرف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*

يجب على الطالب أن يكون قد تلقى تكوينا في منهجية البحث في العلوم القانونية وكل ما يتعلق بتقنيات البحث العلمي.

محتوى المادة: *(إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب).*

القواعد الشكلية لإعداد البحث العلمي في المادة القانونية:

المقدمة – الإشكالية – إعداد خطة البحث – كتابة وصياغة البحث.

القواعد الموضوعية لإعداد البحث العلمي في المادة القانونية:

المناهج العلمية المعتمدة في البحوث القانونية.

طريقة التقييم: امتحان + متواصل.

المراجع: *(كتب ومطبوعات، مواقع انترنت، إلخ).*

- وسام حسين عياض، المنهجية في علم القانون، دار المواسم للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، بيروت، 2007.
- فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- صلاح الدين شروخ، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

- بشار عدنان ملكاوي، الأصول العلمية لكتابة البحث القانوني، الأردن 2008.
- عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني: الجوانب الشكلية والموضوعية...، دار الثقافة، الأردن 2010.
- عمار عباس الحسيني، منهج البحث القانوني: أصول إعداد البحوث والرسائل القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012.
- مسعد محي محمد، كيفية كتابة الأبحاث والإعداد للمحاضرات، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.

السداسي الثالث

اسم المادة: **المشروع المهني والشخصي.**

المعامل: 03

الرصيد: 01

أهداف التعليم: *(ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر).*

- يهدف من خلال المقياس لربط الطالب بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي، بدراسة الوظائف والمهن التي يستطيع الولوج إليها بعد التخرج من خلال معاينتها عن كثب.

محتوى المادة:

- تحليل الوضع
- تحديد الهدف ومؤشرات الأداء.
- إعداد هيكل تقسيم العمل.

– الاستخدام الأمثل للموارد (تقنية تقييم ومراجعة البرامج).

– توضيح مسؤوليات كل مهمة.

– التنفيذ والضبط لتعظيم النتائج.

– التقييم لتحسين تصميم المشروع الحالي و/أو تصميم مشروع لاحق.

– نماذج لمشاريع:

– كل المهن التي تشترط الحصول على شهادة الليسانس أو الماستر في الحقوق، للالتحاق بها، لاسيما القضاء، التوثيق، المحضر القضائي، المحاماة، المناصب الإدارية على مستوى الإدارات المحلية والوطنية.

– بحوث متعلقة بالمهن – بطاقات تقنية عن المهن –زيارات ميدانية – محاضرات من تنظيم بعض المهنيين.

طريقة التقييم: امتحان + متواصل.

المراجع: *(كتب ومطبوعات، مواقع انترنت، إلخ).*

السداسي الثالث

عنوان الوحدة : وحدات التعليم الاستكشافية:

اسم المادة 1: النظام التأديبي للموظف العام.

الرصيد: 01

المعامل: 01

أهداف التعليم: *(ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر).*

يهدف التكوين في هذه المادة إلى إلقاء الضوء على قانون الوظيف العمومي والمنازعات التي تنجم عن الإخلال به سواء من طرف الإدارة أو من طرف الموظف.فما هي النزاعات المتعلقة بالوظيفة العمومية وما هي الضمانات التي يتمتع بها الموظف والدعاوي للفصل في هذه النزاعات.

المعارف المسبقة المطلوبة: *(وصف تفصيلي للمعرف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*

امتلاك الطالب للأسس القاعدية المطلوبة لدراسة القانون، وهذا ما يتوفر في حاملي ليسانس قانون من خلال دراستهم لموضوع أنظمة الوظيف العمومي خلال تكوينهم في الليسانس.

محتوى المادة:*(إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب).*

أولا/ مفهوم منازعات الوظيف العمومي

ثانيا/ منازعات تأديب الموظف العام كأهم منازعات الوظيف

*/ مفهوم الجريمة التأديبية

*/ أركان الجريمة التأديبية

ثالثا/ طرق حل منازعات الوظيف العمومي

*/ الطرق الودية

*/ الطريق القضائي

طريقة التقييم: امتحان + متواصل.

المراجع: *(كتب ومطبوعات، مواقع انترنت، إلخ).*

– عوابدي عمار، النظرية العامة للمنازعات الإدارية في النظام القضائي الجزائري، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

– أحمد بوضياف، الجريمة التأديبية للموظف العام في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 2000.

– عوابدي عمار،عملية الرقابة القضائية على أعمال الإدارة العامة في النظام الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 1994.

السداسي الثالث

اسم المادة 2: قانون المعاهدات الدولية.

الرصيد: 01

المعامل: 01

أهداف التعليم: *(ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر).*

تعميق المعارف والمكتسبات في القانون العام.
تعميق المعارف بخصوص التصرفات القانونية ذات الطابع الدولي الصادرة عن الدولة ذات الأهمية النظرية والعملية في الحياة القانونية.

المعارف المسبقة المطلوبة: *(وصف تفصيلي للمعرف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*

امتلاك الطالب للأسس القاعدية المطلوبة لدراسة القانون، وهذا ما يتوفر في حاملي ليسانس قانون من خلال دراستهم لموضوع المعاهدات الدولية كوجه من أوجه نشاط الخارجي للدولة أو تصرفاتها القانونية.

محتوى المادة: *(إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب).*

- تطور الاتفاقيات الدولية إلى غاية اتفاقية فينا لسنة 1969.
- تعريف المعاهدة و مقارنتها بالأنظمة القانونية المشابهة لها.
- تصنيف المعاهدات.

- عقد المعاهدات.
- تفسير المعاهدات.
- آثار المعاهدات.
- تعديل المعاهدات.
- انتهاء العمل بالمعاهدة.
- المركز القانوني للمعاهدة في النظام الجزائري.

طريقة التقييم: امتحان + متواصل.

المراجع: *(كتب ومطبوعات، مواقع انترنت، إلخ).*

- عبد الكريم بوزيد المسماري، دور القضاء الوطني في تطبيق وتفسير المعاهدات الدولية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.
- عوض عبد الجليل عوض الترساوي، المعاهدات الدولية أمام القضاء الدستوري، دار النهضة العربية القاهرة، 2008.
- محمد ناصر بوغزالة، خرق المعاهدات الثنائية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.
- صباح لطيف الكربولي، المعاهدات الدولية: إلزامية تنفيذها، دار دجلة، عمان، 2011.

ابراهيم سيد أحمد، نظرة في العلاقات والمعاهدات الدولية في بعض جوانب العولمة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2011

السداسي الثالث

عنوان الوحدة: وحدات التعليم الأفقية:

المادة: لغة أجنبية 3

الرصيد: 01

المعامل: 01

أهداف التعليم: *(ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر).*

تمكن الطالب من معرفة أهم المصطلحات القانونية باللغة الفرنسية، ولبعض القواعد الأساسية لتمكينه من الإطلاع على المراجع الأجنبية.

المعارف المسبقة المطلوبة: *(وصف تفصيلي للمعرف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*
قد سبق للطالب دراسة مصطلحات العلوم القانونية في مرحلة الليسانس.

محتوى المادة: *(إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب).*

مصطلحات ونصوص في القانون الدستوري والقانون الإداري.

مصطلحات ونصوص في مجال العقود العامة.

مصطلحات ونصوص في القانون الدولي القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي.

طريقة التقييم: امتحان + متواصل.

المراجع: *(كتب ومطبوعات، مواقع انترنت، إلخ).*

السداسي الرابع / القانون العام المعمق

السداسي الرابع

محتوى الملتقى: محاور القانون الإداري الدولي:

- ماهية القانون الإداري الدولي وعلاقته بالقانون الإداري الوطني.
- دراسة العقد الإداري الدولي.

- دراسة الموظف الدولي.
- آفاق القانون الإداري الدولي.

إجراء تربص ميداني يختتم بإعداد مذكرة التخرج في التخصص.

طريقة التقييم: متواصل وامتحان (مناقشة علنية).

مواءمة ماستر

عروض تكوين الماستر للميدان

المؤسسة : المركز الجامعي تندوف.

الكلية/ المعهد : معهد الحقوق والعلوم السياسية.

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية.

الفروع	التخصصات
الحقوق	القانون العام المعمق
	/
	/
	/
/	/
	/

	/
	/

رأي وتأشيرة الهيئات الإدارية والعلمية

عميد الكلية (أو مدير المعهد)	+	مسؤول فرقة الميدان
التاريخ والمصادقة		التاريخ والمصادقة
		د.عبد الكريم بن منصور
مدير المؤسسة الجامعية		
التاريخ والمصادقة		
		مدير المركز الجامعي بتندوف تهامي عبد الحميد
الندوة الجهوية		
التاريخ والمصادقة		